الأمم المتحدة
S/2014/945
مجلس الأمن
Distr.: General
24 December 2014
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/759) بموافقة المجلس على توصية الأمين العام بتمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وطلب إليه أن يقدم إلى المجلس تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ ولاية المكتب.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وهو يعطي لمحة عامة عن التطورات واتجاهات الأحداث التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا، ويعرض الأنشطة التي قام بها المكتب في مجالات المساعي الحميدة وتعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود والمتعددة الأوجه التي تحدق بالسلام والأمن، وإشاعة الحكم الرشيد، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. ويقدم التقرير أيضا بيانا بالجهود التي يبذلها المكتب لإشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، بهدف إشاعة السلام والاستقرار في منطقة غرب أفريقيا.

ثانيا - التطورات واتجاهات الأحداث في منطقة غرب أفريقيا

٣ - أعلنتُ في ١٢ أيلول/سبتمبر عن تعيين محمد بن شمباس (غانا) ممثلا خاصا جديدا لي لغرب أفريقيا ورئيسا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا خلفا لسعيد جينيت (الجزائر) الذي انتهت ولايته في ٣٠ أيلول/سبتمبر. وتولى ممثلي الخاص الجديد مسؤولياته في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

311214 181214 14-66992 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - واستجدَّت في منطقة غرب أفريقيا منذ صدور تقريري الأخير (S/2014/442) عدة تطورات هامة، سياسية وأمنية، ولا سيما في البلدان المقبلة على إجراء انتخابات عامة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وهذه البلدان هي بوركينا فاسو وتوغو والنيجر ونيجيريا. ففي بوركينا فاسو، أسفرت التوترات السياسية عن انتفاضة شعبية استقال على إثرها الرئيس بليز كومباوري. وفي نيجيريا، ما فتئ الجدال السياسي يحتدم في ظل التدهور المتسارع للحالة الأمنية في الشمال الشرقي من البلد عشية الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي توغو، تواصلت المظاهرات الداعية إلى إصلاحات انتخابية، بينما في النيجر أدت الانقسامات السياسية والأعمال الإجرامية التي تستهدف شخصيات سياسية مرموقة إلى تفاقم حالة التوتر.

٥ - وظل عدد من التحديات المستحكمة يؤثر في منطقة غرب أفريقيا، لا سيما الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات والقرصنة في خليج غينيا والتحديات الأمنية العابرة للحدود في منطقة الساحل. ومن بين أكثر التحديات خطورة التطرف المقترن بالعنف في مالي، إضافة إلى ما تقوم به جماعة بوكو حرام في نيجيريا وخارجها من أنشطة تمس إلى حد بعيد بالأمن في منطقة حوض بحيرة تشاد.

٦ - واستفحل تفشي فيروس إيبولا واتسع مداه في غرب أفريقيا، بعد أن أبلغ عن ظهوره للمرة الأولى في آذار/مارس ٢٠١٤، فأغرق المنطقة في أزمة صحية عامة لم يسبق لها مثيل، مقرونة بآثار مست بالسلام والأمن. وكاد تفشي المرض أن يؤدي إلى عزلة تامة للبلدان الثلاثة الأكثر تضررا، وهي سيراليون وغينيا وليبريا، مع ما لذلك من عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية شديدة على المنطقة بأسرها. وبتفشي مرض إيبولا انكشف ضعف خدمات القطاعات الصحية الوطنية وبناها التحتية، كما انكشفت الفجوات القائمة في الآليات الإقليمية.

ألف - الاتجاهات السياسية والإدارية

٧ - ظلت عوامل التوتر تتفاعل في بوركينا فاسو لبعض الوقت بسبب إعلان الرئيس السابق كومباوري نيته تعديل الدستور حتى يتسنى له أن يخوض الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، فتح الرئيس السابق حوارا سياسيا مع المعارضة في محاولة منه لنزع فتيل الأزمة السياسية. ثم إذا به يعلن في ٦ تشرين الأول/أكتوبر أن الحوار لم يكن مثمرا بعد أربعة اجتماعات أولية. وجاء الحوار عقب عدة محاولات بذلتها جهات فاعلة، وطنية وإقليمية، للتوسط بين الأغلبية الرئاسية والمعارضة، ومن ذلك الجهود التي بذلها جان - باتيست ويدراوغو، رئيس بوركينا فاسو السابق، إضافة إلى المبادرات التي اتخذها

رئيس كوت ديفوار الحسن واتارا. وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الوزراء مشروع قانون يتعلق بالتعديلات المقترح إدخالها على الدستور، والتي كان مقررا التصويت عليها في المجلس الوطني في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. واقترح مشروع القانون تعديل المادة ٣٧ بتغيير الفترات الرئاسية المسموح بها من فترتين إلى ثلاث، الأمر الذي كان سيمكن الرئيس كومباوري من الترشح لإعادة انتخابه.

٨ - وفي رد فعل على تلك الخطوة، خرج البوركينابيون في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بأعداد كبيرة للمشاركة في اعتصام نظمته أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني. وعدا المواجهات المتفرقة بين المتظاهرين والشرطة، لم يُبلغ عن وقوع أي عمل من أعمال العنف. وتُوج الاعتصام بإعلان المعارضة حملة للعصيان المدني للحيلولة دون إقرار مشروع القانون. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحم المتظاهرون صفوف الشرطة ونهبوا مبنى المجلس الوطني. وأضرم المتظاهرون النار أيضا في مبنى البلدية، الذي كان الحزب الحاكم، حزب المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم، يتخذه مقرا له، كما أضرموا النار في عدد آخر من المباني العامة والخاصة. ورغم إعلان الرئيس السابق كومباوري في وقت لاحق من ذاك اليوم على أمواج الإذاعة سحب مشروع القانون وإعلانه حالة الطوارئ، زادت حدة الاحتجاجات العنيفة في واغادوغو وامتدت إلى خارج العاصمة. ووفقا لما ورد في تقرير للجنة مخصصة أُنشئت لتقييم الخسائر والأضرار التي وقعت خلال الانتفاضة الشعبية، قُتل في الاحتجاجات نحو ٢٩ شخصا وجرُح ٦٢٥ شخصا.

٩ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، استقال الرئيس كومباوري وغادر البلد. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد وقت قصير من إعلان مماثل من رئيس أركان الدفاع، الجنرال نابيري أونوري تراوري، أعلن المقدم إسحاق يعقوبا زيدا، نائب قائد الحرس الرئاسي، تعليق العمل بالدستور ونصب نفسه رئيسا للدولة. وبينما كان المقدم إسحاق زيدا يجري مباحثات مع الجهات المعنية البوركينابية، اتهم بعضُ قادة أحزاب المعارضة والمجتمع المدني الجيش بمحاولة السطو على ''ثورة الشعب''، وطالبوه مرارا بتسليم السلطة إلى قيادة مدنية انتقالية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في أعقاب حوار وطني مكثف دعمته جهات فاعلة إقليمية ودولية، بما في ذلك ممثلي الخاص، اتفقت الأطراف المعنية البوركينابية على ميثاق للمرحلة الانتقالية، ووقع الاتفاق في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أدى ميشيل كافاندو اليمين القانونية ليصبح الرئيس الانتقالي للبلد، وتولى منصبه رسميا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عُين المقدم زيدا في منصب رئيس الوزراء الانتقالي. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن زيدا عن تشكيل

حكومة انتقالية من ٢٦ عضوا، وعقدت الحكومة أو اجتماع لها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وأُعلن في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر عن تشكيل الهيئة الانتقالية الأخيرة، وهي المجلس الوطني الانتقالي. وحسب ميثاق المرحلة الانتقالية، تنتهي الفترة الانتقالية بإجراء الانتخابات العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

١٠ - وفي نيجيريا، أعلن الرئيس غودلاك جوناثان في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عزمه الترشح لفترة رئاسية ثانية. وتعهد بمواصلة مكافحة الإرهاب والعمل على تحرير التلميذات اللواتي اختُطفن في نيسان/أبريل من مدينة شيبوك الواقعة في الشمال الشرقي من البلد. واختير محمدو بهاري، رئيس الدولة الأسبق المترشح للرئاسة ثلاث مرات، مرشحا للحزب المعارض الرئيسي، مؤتمر جميع التقدميين (All Progressives Congress) في الانتخابات الرئاسية الأولية للحزب في ١٠ كانون الأول/ديسمبر.

١١ - وفي خطوة تنم عن استمرار المناورات بين الأحزاب السياسية عشية الانتخابات، انشق رئيس مجلس النواب، أمينو تامبوال، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر عن الحزب الديمقراطي الشعبي الحاكم وانضم إلى حزب مؤتمر جميع التقدميين. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، منع أفراد الأمن السيد تامبوال من دخول مقر المجلس الوطني الذي كان من المقرر أن يناقش طلب الرئيس جوناثان توسيع حالة الطوارئ لتشمل الولايات الشمالية الشرقية الثلاث، بورنو ويوبي وأداماوا. وأعقب ذلك شجار أدى إلى استدعاء الشرطة إلى مكان الحادث وإلى إطلاق الغاز المسيل للدموع. وبسبب ما حدث، علق رئيس مجلس الشيوخ جلسات المجلسين حتى ٧ كانون الأول/ديسمبر.

١٢ - وفي النيجر، زادت حدة التوترات السياسية بسبب الخلاف بين الرئيس محمدو إيسوفو ورئيس المجلس الوطني هاما أمادو. ففي ٢٦ آب/أغسطس، رفع المجلس الوطني الحصانة عن السيد أمادو لإفساح المجال أمام إجراء تحقيق جنائي ضده لدوره المزعوم في شبكة للاتجار بالأطفال. وصدرت مذكرة وطنية في اليوم نفسه للقبض عليه، إلا أن المذكرة لم يتسن تفعيلها لأن المعني بالأمر كان قد فر من البلد. وأُلقي القبض خلال الفترة المشمولة بالتقرير على عدد من أعضاء المعارضة السياسية في النيجر ثم أفرج عنهم بكفالة. ووقعت هذه الأحداث بينما تتزايد الأخطار الأمنية العابرة للحدود التي يشكلها تنظيم بوكو حرام في الجزء الجنوبي من البلد.

١٣ - وفي بنن وتوغو وكوت ديفوار أيضا، خيم على البيئة السياسية أجواء التحضير للانتخابات القادمة. ففي توغو، شكلت ثمانية من أحزاب المعارضة تحالفا وسمّت مرشحا رئاسيا مشتركا في إطار التحضير للانتخابات المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠١٥. وفي

الوقت نفسه، تعالت الأصوات المنادية بالإصلاح وبإجراء حوار حر وشامل، تُوج ذلك بخروج مظاهرات شعبية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وطالب المحتجون بإصلاحات دستورية تمنع الرئيس فوري إسوزيمنا غناسينغبي من الترشح لولاية ثالثة. وفي بنن، اتسم المناخ السياسي بالتوتر أيضا بسبب الصعوبات التقنية ذات الصلة بقائمة الناخبين الإلكترونية، وكذلك بالنظر إلى اعتزام الرئيس الحالي بوني يايي إجراء تعديل دستوري يسمح له بالترشح لولاية ثالثة. وفي كوت ديفوار، أدى أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة اليمين القانونية في ١١ آب/أغسطس في أعقاب المفاوضات التي جرت بين الحكومة وأحزاب المعارضة بشأن تكوينها.

١٤ - وانطلقت في الجزائر العاصمة المفاوضات الرسمية لإحلال السلام بين حكومة مالي والجماعات المسلحة في ١٤ تموز/يوليه، بتيسير من فريق وساطة دولي مؤلف من الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية وبلدان مجاورة، وتقوده الجزائر. وترمي المفاوضات إلى تثبيت وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سلمي للنزاع، مع الحفاظ على وحدة مالي الإقليمية. وفي ٢٤ تموز/يوليه، وقعت حكومة مالي والجماعات المسلحة اتفاقا أوليا يضع خريطة طريق لإجراء المزيد من المفاوضات. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، استأنف الطرفان المفاوضات بشأن مشروع لاتفاق السلام قدمه فريق الوساطة في الجولة الثالثة من المفاوضات في تشرين الأول/أكتوبر. وانتهت هذه المفاوضات في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وستُستأنف في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٥ - وأدى تفشي فيروس إيبولا خلال الفترة قيد الاستعراض إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية في غينيا وليبريا وسيراليون. وأثارت التدابير التي اتخذتها السلطات الوطنية لاحتواء تفشي المرض انتقادات المجتمع المدني والأطراف الإنسانية التي اعتبرتها تدابير مبالغة في طابعها القسري ومشجعة على ممارسات الوصم. وفي بعض الحالات، اتُّهم بالاختلاس والفساد مسؤولون وطنيون ممن لهم يد في الجهود الرامية إلى احتواء المرض. وأسفرت المواجهات بين قوات الشرطة والمتظاهرين عن قتلى في منروفيا، في ٢٢ آب/أغسطس، وفي كويدو، في الجزء الشرقي من سيراليون، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وأُعلنت حالات طوارئ في سيراليون في ٣١ تموز/يوليه، وفي ليبريا في ٦ آب/أغسطس، وفي غينيا في ١٣ آب/أغسطس. وأُرجئت الانتخابات المحلية في غينيا إلى أجل غير مسمى، وفي ليبريا، أُرجئت الانتخابات الجزئية لمجلس الشيوخ من ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر. ورفض كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ طلب الرئيسة إلين جونسون - سيرليف تخويلها سلطات استثنائية إضافية للمساعدة في وقف تفشي فيروس

إيبولا. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، رُفعت حالة الطوارئ في ليبريا، وإن ظل حظر التجول قائما في الفترة الليلية.

١٦ - وعمدت بعض بلدان غرب أفريقيا، في محاولة منها لاحتواء تفشي فيروس إيبولا، إلى إغلاق حدودها وإيقاف الرحلات الجوية التجارية إلى الدول الثلاث الأكثر تضررا، غينيا وليبريا وسيراليون. فكوت ديفوار قامت في ١٠ آب/أغسطس بفرض قيود على الرحلات الجوية المتوجهة إلى الدول الثلاث والقادمة منها، أتبعته بإغلاق الحدود البرية في ٢٢ آب/أغسطس. وأغلقت غينيا - بيساو حدودها البرية مع غينيا في ١٣ آب/أغسطس، ثم حذا السنغال حذوها في ٢٢ آب/أغسطس. وإن دلت هذه الإجراءات الأحادية الجانب على شيء فإنما تدل على غياب أي تدابير متكاملة على الصعيد الإقليمي لمواجهة الأزمة، كما أنها اتخذت خارج أطر التعاون القائمة التي تتيحها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو. وأعلنت حكومة كوت ديفوار في ١ أيلول/سبتمبر عن فتح ممرات إنسانية، ثم أعلنت في ٢٦ أيلول/سبتمبر عن استئناف الرحلات الجوية مع البلدان المتضررة. وأعلن السنغال أيضا عن إعادة فتح حدوده في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عملا باتفاق تم التوصل إليه في مؤتمر قمة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عُقد في أكرا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٧ - وكان احتواء تفشي فيروس إيبولا سريعا في السنغال (حالة واحدة) ونيجيريا (٢٠ حالة). ومما ساعد في احتواء عدوى فيروس إيبولا فعالية الحملات الإعلامية، إضافة إلى اتخاذ حكومتي البلدين والشركاء الدوليين إجراءات سريعة وجيدة التنسيق. وأُعلن عن خلو السنغال من عدوى فيروس إيبولا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر وعن خلو نيجيريا منه في ٢٠ من الشهر نفسه. وفي مالي، تأكدت ثمان حالات للإصابة بفيروس إيبولا، منها ست وفيات، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وتصدّت الحكومة لتفشي الفيروس بسرعة وحزم، فأقامت مركزا لعمليات الطوارئ وعيّنت منسقا لجهود التصدي لفيروس إيبولا، وهو مسؤول مباشرة أمام الرئيس كيتا. وبطلب من الرئيس، أنشأت بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا مكتبا صغيرا في باماكو، بدأ تشغيله في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بقيادة مدير لأزمة فيروس إيبولا لدعم الحكومة في احتواء تفشي الفيروس وتعزيز حالة تأهبها. وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، سُمح لآخر المعروفين بإصابتهم بفيروس إيبولا بمغادرة المستشفى. وبعد ثلاثة أيام من ذلك، رفعت مالي الحجر الصحي عن آخر ١٣ شخصا في البلد كانوا يخضعون للمراقبة لاحتمال إصابتهم بالفيروس.

وقالت منظمة الصحة العالمية إنه يمكن إعلان خلو البلد من الفيروس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في حال لم تسجَّل حالات جديدة.

باء - الاتجاهات الأمنية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أضرت الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة في شمال مالي وتصاعد العنف في شمال شرقي نيجيريا بالأمن والاستقرار في المنطقة. وشكّل أثر العنف المرتبط بجماعة بوكو حرام في الجزء الجنوبي من النيجر وفي أقصى شمال الكاميرون مصدر قلق خاص.

١٩ - ففي شمال مالي، شهد عدد الهجمات العنيفة ضد قوات الأمن الوطنية والدولية في شمال البلد ارتفاعا حادا. وشمل ذلك نصب الكمائن، وكذلك شن الهجمات الصاروخية والهجمات غير المتناظرة على أصول وموظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ووقعت أيضا مواجهات بين الجماعات المسلحة الموالية لحكومة مالي والجماعات المسلحة الممثَّلة في محادثات الجزائر العاصمة، وذلك على الرغم من التزام مختلف الأطراف بوقف إطلاق النار. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، اعترضت القوات الفرنسية والنيجرية قافلة تحمل أسلحة وقذائف هاون وأسلحة مضادة للطائرات كانت تتحرك عبر شمال النيجر متجهة إلى مالي، وقامت بتدميرها. وتفيد التقارير بأن هذه الأسلحة كانت ستسلم إلى جماعة أنصار الدين. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اعتقلت قوات الأمن الموريتانية أربعة أشخاص يشتبه في إقامتهم اتصالات مع الجهاديين وقيامهم بأعمال التجنيد لصالح ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ في مدينة زويرات المنجمية الواقعة في شمال البلد.

٢٠ - وشهدت نيجيريا أيضا تصعيدا في الهجمات والتفجيرات، ولا سيما في الولايات الشمالية الشرقية، أي بورنو ويوبي وأداماوا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شنت جماعة بوكو حرام عدة هجمات على المنشآت العسكرية والأمنية، فضلا عن شنها أكثر من ٤٠ غارة مميتة على المستوطنات المدنية، شملت إضرام النار في الكنائس والمساجد. وفي ١ تموز/يوليه، انفجرت سيارة مفخخة فأسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٥٦ مدنيا في سوق مزدحم في مايدوغوري بولاية بورنو. وفي ٢٣ تموز/يوليه في كادونا، بولاية كادونا، استهدف تفجيران متتاليان موكبي الشيخ ظاهيرو باوتشي، العالم الإسلامي البارز، ومحمدو بهاري، المرشح الرئاسي عن حزب مؤتمر جميع التقدميين، وأسفر التفجيران عن مقتل ٨٢ شخصا. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أدى انفجار قنبلة إلى مقتل ١٠ أشخاص في أزاري بولاية باوتشي. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل في تفجير نفذه مهاجم

انتحاري ما لا يقل عن ٤٦ طالبا وجرح ٧٩ آخرين في كلية العلوم التقنية العامة في بوتيسكوم بولاية يوبي. وقامت حكومة الولاية بعدئذ بإغلاق جميع المدارس حتى إشعار آخر. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع تفجير انتحاري آخر في مدرسة في كونتاغورا بولاية نيجر، مما أسفر عن إصابة عشرات الأشخاص. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نفّذت فتاتان عملية تفجير انتحاري قُتل فيها أكثر من ٤٥ شخصا في سوق مايدوغوري. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، انفجرت قنبلة في منطقة مارابا – موبي في ولاية أداماوا، فقتلت ما لا يقل عن ٤٠ شخصا. وتعرض مسجد كانو المركزي لهجوم في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر، مما أسفر عن مقتل ١٢٠ شخصا على الأقل وإصابة أكثر من ٢٧٠ آخرين. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أودى تفجير مزدوج بحياة ٤٠ شخصا على الأقل في سوق بجوس. وفي نفس اليوم، ألقي القبض، في مدينة كانو، على فتاة في الثالثة عشرة من عمرها بدعوى ارتدائها حزاما ناسفا.

٢١ – وما أسرع ما تمكنت جماعة بوكو حرام المتمردة من بسط سيطرتها على عدة مناطق. حيث استولت الجماعة على مدينة بوني يادي في ولاية يوبي في ٢٠ آب/أغسطس، واستولت على مدينة غامبارو – نغالا في ولاية بورنو في ٢٦ آب/أغسطس، وعلى ديكوا بولاية بورنو في ٢٨ آب/أغسطس، وباما، ثاني أكبر مدن ولاية بورنو، في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. واستولت جماعة بوكو حرام على مدينة مالام فاتوري بولاية بورنو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وعلى مدينة مايها بولاية أداماوا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. ويعتقد الآن أن الجماعة تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي في ولايتي بورنو وأداماوا، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن قدرة الحكومة على إجراء انتخابات في هذه المناطق. وتفيد التقارير أيضا بأن جماعة بوكو حرام أنشأت هيكلا للحكم وتقوم بفرض قوانين الشريعة الإسلامية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

٢٢ – وعلى الرغم من ردود الفعل الوطنية والدولية على حادث اختطاف التلميذات في شيبوك بولاية بورنو في نيسان/أبريل ٢٠١٤، لم تتوقف جماعة بوكو حرام عن أعمال اختطاف البالغين والأطفال. ففي ١٠ آب/أغسطس، تغلبت جماعة بوكو حرام على الميليشيات المحلية في قرية نائية لصيد الأسماك تقع على بحيرة تشاد، واختطفت ٩٧ شخصا. وفي ١٤ أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير باختطاف ما يزيد على ٥٠ امرأة من غولاك في ولاية أداماوا؛ وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، اختطف عدد غير معروف من الأشخاص من غووزا في ولاية بورنو؛ وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغ عن اختطاف ٤٠ امرأة في واغا، بولاية أداماوا.

٢٣ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن رئيس أركان الجيش النيجيري عن التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية مع جماعة بوكو حرام، في أعقاب محادثات يسرها حكومة تشاد في نجامينا. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت حكومة تشاد أن المفاوضات لا تزال جارية بشأن اتفاق لوقف إطلاق النار والإفراج عن التلميذات اللواتي اختطفن في شيبوك. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت حكومة نيجيريا الاتحادية أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق، بيد أن المحادثات سوف تستمر.

٢٤ - وعلى الصعيد الإقليمي، كثفت جماعة بوكو حرام من أنشطتها في الكاميرون. فمنذ آب/أغسطس، أُبلغ عما لا يقل عن ٢٠ هجوما عبر الحدود، منها غارات شُنت على مخيمات للاجئين، وهجمات على قوات الأمن الكاميرونية. وعلى وجه الخصوص، شهدت المدينتان الحدوديتان غامبورو - نغالا وفوتوكول في شمال الكاميرون اعتداءات متكررة نفذها متمردون متمركزون في نيجيريا. وفي ٢٨ تموز/يوليه، هاجم مقاتلون يشتبه في انتمائهم إلى جماعة بوكو حرام مدينة كولوفاتا الكاميرونية، فقتلوا عشرات الأشخاص واختطفوا زوجة نائب رئيس الوزراء أحمدو علي. وأطلق سراحها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، مع ١٦ رهينة أخرى.

٢٥ - وبالنسبة للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، شهدت المنطقة ارتفاعا في عمليات ضبط المخدرات غير المشروعة. فقد ألقي القبض على أشخاص ينقلون الميتامفيتامين في بنن وتوغو وغانا ونيجيريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، ضبط موظفو الجمارك في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، كمية تقارب ٢٠٠ كيلوغرام من الميتامفيتامين الوارد من بنن. وزادت أيضا أعداد الموقوفين في مطارات دول غرب أفريقيا من حاملي المخدرات وهم يحاولون نقل الكوكايين على متن رحلات تجارية. وفي ميناء كوتونو، في بنن، تم ضبط ٥٦ كيلوغراما من الكوكايين في حاوية قادمة من سورينام في آب/أغسطس، وكان ذلك دليلا آخر على أن الاتجار بالمخدرات عبر المحيط الأطلسي ماض على أشده.

٢٦ - وفي البلدان المتضررة بفيروس إيبولا، هوجم في بعض المجتمعات المحلية مسؤولون حكوميون وغيرهم من المسؤولين الذين يقومون بنشر المعلومات عن فيروس إيبولا لغياب الثقة بين الطرفين وجهل الناس بالمرض. ففي ١٦ أيلول/سبتمبر، قام قرويون من وومي في منطقة الغابات في غينيا بمهاجمة وفد حكومي مؤلف من ثمانية أعضاء كانوا في زيارة للتوعية بفيروس إيبولا وقتلوهم شر قتلة.

جيم - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

٢٧ - على الرغم من أن توقعات الاقتصاد الكلي لغرب أفريقيا في عام ٢٠١٤ ظلت إيجابية بوجه عام، فقد أضر تفشي فيروس إيبولا بالاقتصادات المحلية، وبالمبادلات التجارية عبر الحدود، والأنشطة الزراعية، والصناعات الإنتاجية في البلدان المتضررة من تفشي المرض. وزاد معدل البطالة أيضا في قطاع التعدين والصناعات الاستخراجية. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أعلن وزير المالية في ليبريا أن البلد يمر عمليا بحالة ركود ويعاني من انخفاض الإيرادات الحكومية بنسبة ٢٠ في المائة. وفي تقرير صدر في ٢ كانون الأول/ديسمبر، أشار البنك الدولي إلى أن تفشي المرض سيكلف سيراليون وغينيا وليبريا أكثر من بليوني دولار، وذلك كخسارات في الإيرادات عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأضاف البنك الدولي أن توقعات العام ٢٠١٥ سلبية بالنسبة لغينيا وسيراليون، في حين كانت توقعات النمو في ليبريا إيجابية، غير أنها ما زالت أدنى مما كانت عليه في التقديرات السابقة للأزمة.

٢٨ - وفي ١٠ تموز/يوليه، اعتمدت هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برنامج التنمية المجتمعية لتحديث وثيقتها ''رؤية عام ٢٠٢٠''، وتشجيع التنمية المتوازنة التي يكون البشر محورها. ونُظِّمت مشاورات بشأن هذا البرنامج في بانجول، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ تموز/يوليه بمشاركة منظمات المجتمع المدني في غرب أفريقيا. وفي ٣١ تموز/يوليه، وقعت بوركينا فاسو وكوت ديفوار معاهدة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي، في حين تحظى ''خطة السنغال الصاعد'' (Plan Sénégal Emergent) بالدعم الدولي.

دال - الاتجاهات في المجال الإنساني

٢٩ - لا تزال الحالة الإنسانية في المنطقة تشكل مصدر قلق متزايد، ولا سيما في شمال مالي، وشمال شرقي نيجيريا، وفي البلدان الثلاثة الأكثر تضررا من تفشي فيروس إيبولا. وفي منطقة الساحل، طرأت أيضا زيادة في الاحتياجات الإنسانية تعزى إلى مجموعة من العوامل الحادة والمزمنة، منها سوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، وتشريد السكان. وأضر موسم قحط طويل سببه تناقص هطول الأمطار بالبلدان الواقعة على امتداد ساحل المحيط الأطلسي، مثل السنغال وغامبيا وموريتانيا، وأضر أيضا بتربية الماشية في السنغال ومالي والنيجر. ويقدر أن نحو ٢٥ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، منهم ٦,٥ ملايين شخص وصلوا إلى عتبة الطوارئ، بالمقارنة مع ٢,٥ مليون شخص أُبلغ عنهم في بداية العام. ومن المؤسف أن الاستجابة الإنسانية لهذه التطورات ظلت محدودة بسبب النقص الحاد في

التمويل. فلم يقدم سوى بليون دولار كمساهمة في العمليات الإنسانية في منطقة الساحل بينما تُقدر الاحتياجات بمبلغ ١,٩ بليون دولار.

٣٠ - وحال استمرار انعدام الأمن في شمال مالي دون عودة ١٤٣ ٠٠٠ لاجئ مالي من بوركينا فاسو والجزائر وموريتانيا والنيجر. وعلاوة على ذلك، أدى ازدياد الهجمات على المستوطنات المدنية في شمال شرقي نيجيريا إلى التشريد القسري لعدد يقدر بـ ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في ولايات بورنو، ويوبي، وأداماوا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشارت التقديرات إلى أن قرابة ٤,٨ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وأن ٦٢٨ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية. وقد نزح إلى تشاد والكاميرون والنيجر عدد يقدر بـ ١٦٠ ٠٠٠ ألف لاجئ هربا من العنف في نيجيريا.

٣١ - وازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأعداد المسجلة من حالات الكوليرا. فقد أُبلغ عن ٥٧ ٠٠٠ حالة كوليرا في ١٠ بلدان في غرب أفريقيا، وهي بنن وتوغو وغانا وغينيا وغينيا - بيساو والكاميرون وكوت ديفوار وليبريا والنيجر ونيجيريا. وفي ولاية بورنو، في شمال نيجيريا، أبلغ عن ٤ ٥٠٠ حالة كوليرا وعن ٧٠ وفاة نتيجة للمرض في تشرين الأول/أكتوبر وحده. وازدادت حالات الإصابة بالكوليرا أيضا في منطقة ديفا في جنوب النيجر.

٣٢ - وتدهورت الحالة الإنسانية في سيراليون وغينيا وليبريا بسبب تفشي مرض فيروس إيبولا، الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية حالة طوارئ للصحة العامة تدعو للقلق على الصعيد العالمي. ولم تتمكن نظم الصحة التي تجاوزها الوباء في البلدان الثلاثة الآنفة الذكر من التصدي بفعالية لاحتياجات الخدمات الصحية الأخرى، بما في ذلك الولادة والملاريا، الأمر الذي أدى إلى وفيات كان بالإمكان تجنبها، وأثار حالة طوارئ ثانوية لا تحظى بما يكفي من المتابعة. ومنذ حزيران/يونيه ومعدلات انتقال العدوى في مستويات مرتفعة في سيراليون وغينيا وليبريا.

٣٣ - وأضر تفشي مرض إيبولا بجني المحاصيل، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية الأساسية. وأدت عزلة المجتمعات المحلية الواقعة تحت الحجر الطبي مع بطء الاستجابة الإنسانية إلى استتراف آليات التأقلم في المجتمعات المتضررة. وبدأ برنامج الأغذية العالمي خلال الفترة قيد الاستعراض عملية للإغاثة الطارئة على الصعيد الإقليمي من أجل تقديم المساعدة الغذائية إلى ١,٣ مليون شخص. وأنشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تموز/يوليه صندوق طوارئ لمرض إيبولا ساهمت فيه عدة دول أعضاء ومنظمات إقليمية.

واو - الاتجاهات المتعلقة بحقوق الإنسان

٣٤ - لقد تأثرت حالة حقوق الإنسان في سيراليون وغينيا وليبريا سلبا بفيروس إيبولا منذ أن بدأ تفشيه في تموز/يوليه ٢٠١٤. ففي بعض الحالات، كانت التدابير الوطنية المتخذة للتصدي للفيروس مصحوبة باستخدام مفرط للقوة أو بفرض حجر طبي على المجتمعات المحلية بوسائل لا ترقى إلى مستوى معايير الكرامة الإنسانية. وأدى انتشار المعلومات الخاطئة إلى تفاقم التمييز والوصم القائمين على الهوية، الأمر الذي أثار العنف داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. وتضررت حرية التعبير أيضا في بعض البلدان. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، ألقي القبض على صحفي إذاعي مرموق من سيراليون بموجب قانون الطوارئ واحتجز في سجن طريق بادمبا الخاضع لإجراءات أمنية قصوى، وذلك بدعوى انتقاده الجهود التي يبذلها البلد لمكافحة فيروس إيبولا. وأطلق سراح الصحفي بكفالة بعد ١١ يوما في السجن.

٣٥ - وفي نيجيريا، استمرت أعمال الاختطاف والقتل العشوائي التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في حق المدنيين. وأثيرت شواغل بشأن الآثار المترتبة على حقوق الإنسان من تدابير مكافحة الإرهاب التي وضعتها حكومة نيجيريا وتنفذها قواتها الأمنية.

٣٦ - وفي غامبيا، احتجت الجماعات المعارضة ضد السلطات الحكومية لعدم مساءلة من يُدعى أنهم ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، تقدم الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش، الجنرال لانغ تامبا، وستة أشخاص متهمين معه باستئناف أمام المحكمة العليا ضد حكم الإعدام للخيانة والتآمر الذي أصدرته بحقهم المحكمة العليا في تموز/يوليه ٢٠١٠، وأيدته محكمة الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقام مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا بزيارة البلد في الفترة من ٣ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وخلال هذه الزيارة، لم يسمح للمقررين الخاصين بزيارة السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في سجن ''مايل تو'' (Mile Two) في بانجول.

٣٧ - وبالنسبة لمكافحة الإفلات من العقاب في غرب أفريقيا، أُجلت محاكمة سيمون غباغبو، زوجة رئيس كوت ديفوار السابق، و ٨٢ متهما آخر على جرائم يزعم أنها ارتكبت خلال أحداث العنف التي اندلعت في البلد بعد انتخابات عام ٢٠١١، بعد أن كان من المقرر أن تبدأ المحاكمة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، طلبت المحكمة الجنائية الدولية من كوت ديفوار تسليمها السيدة غباغبو لمحاكمتها بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. وفي نفس اليوم، أكدت إحدى الدوائر التمهيدية بالمحكمة

التهم الأربع بارتكاب جرائم ضد الإنسانية الموجهة إلى شارل بلي غودي، قائد ميليشيا الوطنيين الفتيان سابقا.

هاء - الاتجاهات السائدة في المسائل الجنسانية

٣٨ - لقد أحرز بعض التقدم على صعيد مشاركة المرأة في الحياة السياسية في غرب أفريقيا. ففي مالي، اتخذت خطوات صوب اعتماد مشروع قانون يكفل أن تتضمن قوائم المرشحين التي تقدمها الأحزاب السياسية نسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من النساء. وقامت عدة بلدان أيضاً بزيادة عدد النساء المعينات في المناصب الحكومية العليا. ففي كوت ديفوار، عينت ٣٣ امرأة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المؤلف من ١١٥ عضوا، مقابل تسع نساء في التشكيل السابق للمجلس. وفي موريتانيا، عينت ثلاث نساء في ١١ أيلول/سبتمبر في منصب وكيل وزارة في وزارات رئيسية، منها وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية. وفي كابو فيردي، حيث تحقق التكافؤ بين الجنسين منذ عام ٢٠٠٦، عينت أربع نساء جديدات في مناصب وزارية، ليصبح بذلك عدد النساء ١١ امرأة في مجلس الوزراء المؤلف من ١٨ عضوا.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة والمهام الخاصة التي قام بها ممثلي الخاص

بوركينا فاسو

٣٩ - عقب الانتفاضة الشعبية التي وقعت في بوركينا فاسو، سافر ممثلي الخاص إلى واغادوغو في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر مع رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد كادري ديزيري ويدراوغو، ومفوضة الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية، السيدة عائشة عبد الله، في إطار بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واجتمعت البعثة المشتركة مع عدد من الأطراف المعنية الوطنية والدولية، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني، والزعماء التقليديون والدينيون، وأحزاب المعارضة، والمؤسسة العسكرية. وكرر ممثلي الخاص في اجتماعاته مع الأطراف المعنية الوطنية تأكيد دعوتي إلى الامتناع عن العنف والدخول في حوار سياسي شامل. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، سافر ممثلي الخاص إلى أكرا، للاجتماع مع رئيس غانا، جون دراماني ماهاما، بصفته رئيس هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لحشد الدعم الإقليمي اللازم لإيجاد حل للأزمة.

٤٠ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثلي الخاص الدعم لرؤساء غانا ونيجيريا والسنغال خلال زيارتهم إلى واغادوغو لتشجيع الأطراف المعنية في بوركينا فاسو على الإسراع بالاتفاق على ترتيبات انتقالية مدنية. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر ممثلي الخاص الدورة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي عُقدت لتباحث مسألة مرض إيبولا والحالة في بوركينا فاسو. وعاد لاحقا إلى واغادوغو لمواصلة مساعيه الحميدة. وفي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثلي الخاص أيضا الدعم لزيارات قام بها إلى بوركينا فاسو كل من رئيس الاتحاد الأفريقي، محمد ولد عبد العزيز، رئيس موريتانيا، ورئيس السنغال ماكي سال، ورئيس توغو فوري إيسوزيمنا غناسينغبي، الذين شجعوا الأطراف المعنية الوطنية على مواصلة الحوار للتوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية. وفي ١٦ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر ممثلي الخاص مراسم توقيع ميثاق المرحلة الانتقالية وتنصيب الرئيس الانتقالي ميشيل كافاندو. ولا يزال يشارك فعليا، إلى جانب الأطراف المعنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، في الوقوف إلى جانب العملية الانتقالية في بوركينا فاسو.

نيجيريا

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص لغرب أفريقيا وممثلي الرفيع المستوى في نيجيريا الجهود التي يبذلها للإفراج الآمن عن التلميذات اللاتي اختطفن في بلدة شيبوك بولاية بورنو في ١٤ نيسان/أبريل، والحصول على تأييد أوسع للتصدي للخطر الذي يمثله تنظيم بوكو حرام. وفي الفترة من ١١ إلى ١٥ تموز/يوليه، قام بزيارة ثالثة إلى البلد لمناقشة التطورات السياسية والأمنية، واجتمع مع الرؤساء النيجيريين السابقين محمدو بهاري وياكوبو غوون وإبراهيم باداماسي بابانغيدا. وأجرى أيضا مشاورات واسعة مع رؤساء الوكالات الأمنية الاتحادية، ومستشار الأمن القومي، ووزير المهام الخاصة، ورئيس مجلس النواب. وناقش ممثلي الخاص الحالة الأمنية في الولايات الشمالية الشرقية الثلاث الخاضعة لحالة الطوارئ والسبل التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة أن تدعم الجهود الوطنية المبذولة للتصدي لتمرد تنظيم بوكو حرام. وقام أيضا بالتنسيق مع أعضاء السلك الدبلوماسي، ومنظمي حملة ''أعيدوا إلينا بناتنا''، والناشطة الباكستانية في مجال التعليم والحائزة على جائزة نوبل ملالا يوسافزاي لاستعراض الجهود الدولية الرامية إلى إطلاق سراح التلميذات اللاتي اختطفن في بلدة شيبوك. وعلاوة على ذلك، وبالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري في نيجيريا، أجرى ممثلي الخاص تقييما لحالة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لتدابير الدعم المتكاملة الذي يُراد منه توفير الدعم لفتيات شيبوك وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

٤٢ - وفي ٣ أيلول/سبتمبر، قام ممثلي الخاص بتمثيل الأمم المتحدة في مؤتمر وزاري عن الأمن عقد في أبوجا. وكانت ثلاثة اجتماعات وزارية قد عقدت في وقت سابق، أحدها في باريس، في ١٧ أيار/مايو، وآخر في لندن، في ١٢ حزيران/يونيه، وثالث في واشنطن العاصمة، في ٥ آب/أغسطس. ونقل ممثلي الخاص الإعراب عن قلقي البالغ إزاء استمرار العنف في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا وشدد على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية. وأشار إلى التقدم المحرز في تقديم الشركاء الثنائيين للدعم والمساعدة التقنيين لمكافحة الإرهاب في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، وتعهد باستمرار الدعم المقدم من الأمم المتحدة. وشدد أيضا على أهمية الالتزام في مكافحة الإرهاب بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٤٣ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع ممثلي الخاص مع أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، بمن فيهم الأحزاب السياسية، واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وأعضاء مجلس الوزراء، والشركاء الدوليون. ومن بين القضايا التي نوقشت التحديات الأمنية والحالة الإنسانية في الولايات الشمالية الشرقية.

لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

٤٤ - تأثرت أعمال لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة سلبا بأنشطة تنظيم بوكو حرام. فقد تعذر على اللجنة القيام بزيارات ميدانية على طول الحدود نتيجة لسلسلة من الهجمات على بلدات كاميرونية في المقاطعات المتاخمة لنيجيريا. وفي ظل هذه الظروف، قام ممثلي الخاص، بصفته رئيس اللجنة المختلطة، بتعديل نطاق عملها كي يتواءم مع الحالة الأمنية المتغيرة. وفي هذا الصدد، أعرب كلا الطرفين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر عن الثقة في إمكانية استكمال المهام المتبقية دون إيفاد بعثات ميدانية جديدة إلى الحدود. ووافقت اللجنة على اعتماد تدابير مبتكرة لاستكمال عملية ترسيم الحدود، بسبل تشمل استخدام منهجيات مكتبية لرسم الخرائط لتقييم المناطق المتبقية من الحدود البرية التي يجب ترسيمها. وقام فريق الأمم المتحدة لدعم اللجنة المختلطة بتزويد وفدي الكاميرون ونيجيريا بالوثائق ذات الصلة المتعلقة برسم الخرائط لمساعدتهما في التقييم المكتبي للحدود. واجتمع الفريق التقني المشترك لمدة أسبوعين في تشرين الثاني/نوفمبر. وتلا دورة أعماله تلك اجتماع للجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود، وساهمت هذه اللجنة في حل عدة مسائل متصلة بالترسيم لم يكن قد تم البت فيها بعد.

٤٥ - وأجرى الطرفان حتى الآن تقييما لما يقرب من ١ ٩٤٧ كيلومترا من الحدود البرية التي يقدر طولها بنحو ٢ ١٠٠ كيلومتر، واتفقا عليها، وتم إنشاء ٦٦٧ عمودا حدوديا. ولا يزال يتعين إنشاء ٧٦٧ عمودا آخر لاستكمال خطة الترسيم. وفي تشرين الأول/أكتوبر،

أعرب الطرفان رسميا عن رغبتهما في مواصلة المساهمة في مشروع وضع العلامات الحدودية في إطار الصندوق الاستئماني، ووافقا أيضا على دعوة المانحين الدوليين إلى تجديد المساعدة.

أنشطة أخرى في غرب أفريقيا

٤٦ - في ١٠ تموز/يوليه، شارك ممثلي الخاص في الدورة العادية الخامسة والأربعين لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في أكرا. وفي إطار مشاوراته العادية مع قادة المنطقة، سافر أيضا إلى بوركينا فاسو في ١١ و ١٢ آب/أغسطس، حيث اجتمع مع الرئيس السابق كومباوري لمناقشة اعتزامه الدعوة إلى إجراء استفتاء عن تنقيح الدستور. وقام ممثلي الخاص أيضا بزيارة إلى ليبريا في ١٢ و ١٣ آب/أغسطس للاجتماع مع الرئيسة إيلين جونسون - سيرليف ومسؤولين حكوميين لمناقشة إجراءات التصدي لتفشي فيروس إيبولا.

٤٧ - وفي ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ممثلي الخاص ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بزيارة مشتركة إلى غينيا وليبريا وسيراليون. واجتمعا مع رئيس الوزراء الغيني محمد سعيد فوفانا، ورئيسة ليبريا إيلين جونسون - سيرليف، ورئيس سيراليون باي كوروما. وطمأن الوفد خلال هذه الزيارات محاوريه بشأن تقديم الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دعمهما الكامل في التصدي لتفشي فيروس إيبولا في البلدان الثلاثة.

باء - تعزيز القدرات على الصعيد دون الإقليمي للتصدي للأخطار المتعددة الأوجه والعابرة للحدود التي تهدد السلام والأمن

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٤٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا الدعم للجنة حوض بحيرة تشاد في تصميم استراتيجيتها لمكافحة الإرهاب.

٤٩ - واضطلع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدور نشط في عقد اجتماع ”الفريق العامل ٢“ (المعني بالأمن) لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وسيرد بيان التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية في تقريري المقبل عن هذه المسألة.

استراتيجية الأمن عبر الحدود في اتحاد نهر مانو

٥٠ - أدت الأزمة الناجمة عن تفشي فيروس إيبولا إلى تشتيت الانتباه والتأثير سلبا على جهود تعبئة الموارد لثلاث من الدول الأربع الأعضاء في اتحاد نهر مانو، وهي غينيا وليبريا وسيراليون. ونتيجة لذلك، لم يحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير سوى تقدم محدود في تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في الاتحاد.

القرصنة في خليج غينيا

٥١ - شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، في اجتماعات رفيعة المستوى بشأن خليج غينيا في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر في ياوندي، افتتح خلالها في ١١ أيلول/سبتمبر المركز الأقاليمي لتنسيق السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، المسؤول عن تنسيق وتنفيذ الاستراتيجية البحرية المشتركة في خليج غينيا. وأتبع الافتتاح بتعيين فريق مؤقت لإدارة المركز يتألف من موظفين معارين من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والدول الأعضاء. وتعهد الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أيضا بإرسال ضباط اتصال. ويمثل افتتاح المركز وتشغيله معلما مهما في تنفيذ قرارات مؤتمر قمة ياوندي المعقود في ٢٤ و ٢٥ حزيران/ يونيه ٢٠١٣. ويتوقع أن تؤدي الجهود الإقليمية إلى التعجيل بتشغيل المركز الإقليمي للمراقبة البحرية في غرب أفريقيا والمركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا. وسيبني ذلك على التعاون الجاري بين بلدان خليج غينيا، بسبل تشمل تنفيذ عمليات ودوريات بحرية مشتركة. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، الدعوة إلى توفير الدعم الدولي لتيسير عمل المركز الأقاليمي لتنسيق السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا.

إصلاح القطاع الأمني

٥٢ - أحرز تقدم في الجهود الرامية إلى إصلاح القطاع الأمني في غينيا باعتماد الاستراتيجية الوطنية للإجراءات ذات الأولوية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في تموز/يوليه. وساعد فريق الأمم المتحدة الاستشاري لإصلاح القطاع الأمني لجنة الرصد التقني في إعداد مشروع دليل تشغيلي، وفي إعداد دليل لرصد وتقييم الاستراتيجية. وقدم الفريق أيضا الدعم في عملية إعداد الميزانيات للوزارات القطاعية المعنية بإصلاح القطاع الأمني. ونتيجة لتفشي فيروس إيبولا، قامت المؤسسات الأمنية الغينية بتحويل جهودها نحو احتواء تفشي المرض. وقام

الفريق، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بتيسير ودعم إنشاء مكتب لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في كوناكري.

الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استعرضت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة العمل الإقليمية للجماعة من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠١٥). وفي ٣ تموز/يوليه، شارك خبراء من الأمم المتحدة في اجتماع عمل عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا من أجل استعراض خطة العمل تلك. وصدر عن الاجتماع مشروع إطار منطقي لخطة العمل الإقليمية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٥٤ - وقد أبطأ تفشي فيروس إيبولا أنشطة وحدتي مكافحة الجريمة عبر الوطنية اللتين أُنشئتا في سيراليون وليبريا في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وقد عُين المنسقان الدوليان لمبادرة ساحل غرب أفريقيا لسيراليون وليبريا، بيد أنهما لم يتمكنا من الاضطلاع بمهامهما.

٥٥ - وفي غينيا - بيساو، تهيأت بيئة أكثر ملاءمة بعد إجراء الانتخابات، وهو ما سيساعد وحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية على أن تدخل طور تشغيلها الكامل. وأوجز وزير العدل الجديد، في اجتماع عقد مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٥ آب/أغسطس، الجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة لتجديد الوحدة من أجل مواءمتها مع أهداف مبادرة ساحل غرب أفريقيا. وفي ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر، اعتمد أكثر من ١٠٠ من النواب البرلمانين وممثلي الحكومة إعلانا سياسيا أكدوا فيه التزام غينيا - بيساو بدعم المبادرات الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والفساد وغسل الأموال والإرهاب. ودعوا إلى مواصلة الدعم المقدم من الأمم المتحدة لتعزيز المؤسسات الوطنية في هذا المجال. وقد جاء ذلك الإعلان في أعقاب اجتماع دام ثلاثة أيام واشترك في تنظيمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، بدعوة من رئيس البرلمان ورئيس وزراء غينيا - بيساو. ومن جهة أخرى، أصدر مجلس وزراء كوت ديفوار في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر مرسوما بإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في البلد. ومن المتوقع أن يبدأ منسق إنفاذ القانون التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عمله في مستهل عام ٢٠١٥، وهو من سيتولى الإشراف على أنشطة مبادرة ساحل غرب أفريقيا في البلد.

مكافحة الإرهاب

٥٦ - عقد رؤساء الدول في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن مؤتمر قمة للتباحث بشأن خطر الإرهاب المتنامي في المنطقة ومسألة إنشاء قوة مشتركة متعددة الجنسيات، وذلك في نيامي في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. والتزم المشاركون بتوحيد الجهود لمكافحة جماعة بوكو حرام، وتعهدوا بالانتهاء من تشييد مقر قوة مشتركة متعددة الجنسيات في نيجيريا، بحلول ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبنشر قوة عسكرية داخل الحدود الوطنية يشارك فيها كل بلد بوحدة عسكرية قوامها ٧٠٠ جندي. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، شارك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في حلقة عمل نظمتها لجنة حوض بحيرة تشاد في ياوندي لإعداد استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب وإجراء مباحثات بشأن القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وخلال الاجتماع، أشار المشاركون إلى أن التحديين الرئيسيين أمام تفعيل القوة هما التمويل وقابلية التشغيل البيني للمعدات.

جيم - إشاعة الحكم الرشيد واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان ومراعاة الاعتبارات الجنسانية

٥٧ - عقد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير سلسلة من الاجتماعات التشاورية مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان بشأن الحكم الرشيد وحقوق الإنسان ومراعاة الاعتبارات الجنسانية. وعلى هامش الدورة العادية السادسة والخمسين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب المنعقدة في بانجول، عقد المكتب حلقة نقاش تناولت البعد الحقوقي لفيروس إيبولا والانتخابات والتغييرات الدستورية والإرهاب. واعتمدت سلسلة من التوصيات الرامية إلى تعزيز مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في التخفيف من العنف المتصل بالانتخابات وفي الترويج لنهج للأمن الجماعي قائم على حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب، في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وبشراكة مع معهد غوريه، حلقة دراسية شارك فيها خبراء ومدربون من أكاديميات الشرطة في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واستعرض المشاركون مناهج عامة للتدريب في مجال تنمية قدرات المجتمع المدني وقوات الأمن المتعلقة بتعزيز السلام والأمن والحوكمة في غرب أفريقيا، واعتمدوا تلك المناهج.

٥٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، عمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة والفريق العامل المعني

بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا لوضع اللمسات الأخيرة على تقييم حالة تنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٥٩ - وفي ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك المكتب في معتكف نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في باماكو من أجل تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن على الصعيدين الوطني والمحلي. وجرى استعراض خطة العمل الوطنية المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة. وفي الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، انضم ممثلي الخاص إلى المشاركين في حملتي السنوية المعنونة ''متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة''، مع التركيز بشكل خاص على البلدان التي تعاني من النزاعات.

دال - التعاون بين المؤسسات

التعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد المكتب ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي يوجد مقرها في داكار اجتماعات تشاورية منتظمة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أطلع ممثلي الخاص المديرين الإقليميين على التطورات السياسية في المنطقة. وقدم أيضا إحاطة عن دوره بوصفه ممثلي الرفيع المستوى لنيجيريا وعن تصدي الأمم المتحدة للأزمة في البلد على نحو يشمل قطاعات عديدة. ومن القضايا الأخرى التي نوقشت التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لوباء إيبولا، والتعديلات الدستورية المقترحة لزيادة عدد الولايات الرئاسية التي يزمع إدخالها في بعض بلدان المنطقة.

٦١ - وفي الفترة من ٢٠ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، شارك المكتب في بعثة أوفدتها الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية في توغو التي من المقرر أن تجرى فيها انتخابات رئاسية في الربع الأول من عام ٢٠١٥. وأجرت البعثة تقييما لمدى الاستعداد المؤسسي والفني والأمني والقانوني والسياسي لتنظيم الانتخابات. وحددت البعثة المجالات التي يُحتاج فيها إلى الدعم ودعت إلى تعزيز مشاركة المرأة والشباب، وتحسين الشفافية المؤسسية، ووضع الآليات اللازمة لمنع النزاعات السياسية والانتخابية.

التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين

٦٢ - على مدى الفترة المشمولة بالتقرير، أتاح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا تدفقا منتظما للمعلومات عن تأثير تفشي فيروس إيبولا إلى أمانة اتحاد نهر مانو وإلى المؤسسات الإقليمية وبعثات السلام وممثلي الأمم المتحدة في المنطقة، وسلط الضوء على تداعيات تفشي المرض على السلام والأمن والاستقرار والتكامل الإقليمي.

٦٣ - وعمل المكتب، بتعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مع لجنة حوض بحيرة تشاد في تقييم قدرة هذه الهيئة على الانخراط في الجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من انتشار الإرهاب الذي تمارسه جماعة بوكو حرام وتطرفها المقترن بالعنف. وفي هذا الصدد، أوفِدَت إلى منطقة بحيرة تشاد، في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بعثة مشتركة بين مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

٦٤ - يساورني قلق بالغ من أعمال العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في نيجيريا ومن التبعات المترتبة على ذلك في المنطقة، لا سيما في شمال نيجيريا وشمال الكاميرون وجنوب النيجر. وأرحب بالجهود التي تُتخذ لتعزيز آليات الأمن الإقليمية ولتسريع النشر المقرر لقوة متعددة الجنسيات تتولى تأمين المناطق الحدودية. وأرحب أيضا بالمبادرات التي تتخذها لجنة حوض بحيرة تشاد لإيجاد حلول دائمة للحد من الإرهاب والتمرد العنيف والتطرف من خلال استراتيجية مشتركة. وأرحب على وجه الخصوص بوضع الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد وبنن استراتيجية إقليمية لمكافحة الإرهاب، وأحث على مواصلة الجهود المشتركة الرامية إلى التصدي لخطر جماعة بوكو حرام بطريقة تتفق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأشجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، على مواصلة تعزيز التعاون من أجل التصدي لجميع الأخطار الأمنية العابرة للحدود. وما زال يساورني القلق أيضا من احتدام التوترات السياسية والأمنية في بعض بلدان غرب أفريقيا عشية الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ولذلك أحث الأطراف السياسية على الجنوح إلى الحوار لمعالجة كل

القضايا الخلافية بروح من التوافق. وأدعو أيضا الجهات الفاعلة الوطنية إلى تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات شاملة حرة ذات مصداقية.

٦٥ - وفيما يتعلق بنيجيريا، على وجه الخصوص، يساورني قلق بالغ إزاء الأنباء التي تفيد بمقتل آلاف الأشخاص خلال العام الماضي، بالإضافة إلى مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين. وفي حين أن هذه الحالات مرتبطة بالهجمات الوحشية التي تشنها جماعة بوكو حرام، فهناك أيضا ادعاءات مقلقة بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان على يد قوات الأمن. لذلك أهيب بالسلطات النيجيرية أن تحرص بشدة على ضمان احترام حقوق الإنسان سواء في العمليات القتالية أو في ظروف الاحتجاز، وبأن تتصدى أيضا للأثر الإنساني للنزاع، وأعرب لها عن دعم الأمم المتحدة الكامل لمساعيها في هذا الصدد. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشدد على ما يساورني من قلق إزاء التحديات المطروحة في سياق الانتخابات المقرر إجراؤها في نيجيريا، على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، في شباط/فبراير ٢٠١٥، وما يكتنفها من مخاطر جسيمة تتمثل في احتمال وقوع أعمال عنف بسبب هجمات تشنها جماعة بوكو حرام أو بسبب الطعن في نتائج الانتخابات. وأود أن أؤكد على الأهمية القصوى لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في جو من الاحترام التام لحقوق الإنسان، مع تسوية أي منازعات بالوسائل السلمية وعن طريق الإجراءات الوطنية المستقلة المناسبة. وأشدد أيضا على الدور الرائد البالغ الأهمية الذي ستؤديه جميع الأطراف النيجيرية المعنية في كفالة الالتزام بأسمى المعايير في الانتخابات والمرحلة التي تعقبها، بما يتماشى والدور الرائد الذي تضطلع به نيجيريا داخل المجتمع الدولي، وأحثها على القيام، مرارا وتكرارا، بتأكيد التزامها بالسلام والديمقراطية علنا. وأخيرا، أهيب بمجلس الأمن أن يقف بجانب نيجيريا في هذه الفترة العصيبة وأن يمدها بأي شكل من أشكال الدعم الذي تحتاجه لتفادي زيادة زعزعة استقرارها ووقوع المزيد من أعمال العنف فيها، وخصوصا في الولايات الشمالية الشرقية الأكثر تضررا.

٦٦ - وأثني على الإجراءات الفورية التي اتخذها ممثلي الخاص، بتنسيق وثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إيجاد حل للأزمة في بوركينا فاسو. وأشيد أيضا بشعب بوركينا فاسو على الطريقة المسؤولة التي توصل بها إلى توافق بشأن الترتيبات الانتقالية. وأدعو جميع القادة الانتقاليين المعينين إلى العمل بروح من التعاون والانسجام لتحقيق تطلعات شعب بوركينا فاسو، وضمان احترام الأمن الجسدي وحقوق الإنسان لجميع المواطنين، ومعالجة أي قضايا خلافية بالحوار من أجل كفالة انتقال سلس يفضي إلى إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وأحث

أيضا المجتمع الدولي على مواصلة مؤازرة الجهود التي تبذلها بوركينا فاسو خلال هذه الفترة الحرجة.

٦٧ - وأشيد بالجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية والحكومات للتصدي لخطر الجريمة المنظمة، والإرهاب، والتطرف المقترن بالعنيف، والقرصنة، والسطو المسلح في عرض البحر. وعلى وجه الخصوص، أرحب بافتتاح وتفعيل مركز التنسيق الأقاليمي للأمن البحري في خليج غينيا، الذي سيتولى تنسيق وتنفيذ الاستراتيجية البحرية المشتركة الإقليمية لخليج غينيا. وأدعو الشركاء الإقليميين والدوليين إلى مواصلة تقديم المساعدة لهذا المركز وإلى تكثيف الجهود الرامية إلى إنشاء مركزَي العمليات البحرية في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا على النحو المقرر، وذلك من أجل استكمال إنشاء منظومة تبادل المعلومات. وأحث الحكومات والمنظمات دون الإقليمية في خليج غينيا على تكثيف جهودها الرامية إلى تنفيذ القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة المعقود في ياوندي في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، تقديم المساعدة في المنطقة وحشد الدعم لتحقيق هذه الأهداف. وأدعو الدول الأعضاء في مبادرة ساحل غرب أفريقيا إلى التعجيل بتفعيل وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية وأحض المجتمع الدولي على دعم الجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والإنتربول والأمم المتحدة في هذا الصدد.

٦٨ - لقد أثر إيبولا سلبا في السلام والاستقرار اللذين تحققا بشق الأنفس في البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، وهي سيراليون وغينيا وليبريا. وستظل السلطات الوطنية في البلدان المتضررة بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي، ليس فقط لوقف تفشي المرض، بل أيضا للتصدي للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنه. وسيكون من الأهمية بمكان أن يدعم الشركاء الإقليميون والدوليون الجهود الرامية إلى تسريع تنفيذ استراتيجية الأمن عبر الحدود في منطقة اتحاد نهر مانو بوصفها نهجا شاملا لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في بلدان الاتحاد.

٦٩ - وإذ تستمر في الجزائر العاصمة محادثات السلام بين الأطراف المالية، بتيسير من فريق الوساطة الذي تقوده الجزائر، أدعو جميع الأطراف إلى التفاوض بحسن نية للتوصل إلى اتفاق سلام شامل ومستدام وقابل للتنفيذ يعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وأدعو أيضا جميع الأطراف إلى احترام التزامها بوقف إطلاق النار والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تحول دون نجاح محادثات السلام.

٧٠ - وأثني على لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة للجهود المتواصلة التي تبذلها لتنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بما في ذلك تدابيرها المبتكرة لإكمال عملية تعليم الحدود. وأشجع حكومتي الكاميرون ونيجيريا على الاستمرار في تهيئة الظروف المواتية لاستكمال تعليم الحدود.

٧١ - وأحث الحكومات والجهات المعنية الوطنية في غرب أفريقيا على اتخاذ خطوات فعالة لتعزيز مشاركة المرأة في جميع مستويات الحكم وفي العمليات الانتخابية والسياسية. وأرحب بالعمليات التشريعية الجارية التي تبتغي تمكين المرأة في بعض البلدان، وأدعو الحكومات إلى تكثيف الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المنصفة.

٧٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان غرب أفريقيا، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، واتحاد نهر مانو، لتعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين لتعاونهم المتواصل مع المكتب في تنفيذ الولاية المنوطة به.

٧٣ - وأشيد بممثلي الخاص السابق، سعيد جينيت، لدوره القيادي ولما بذله من جهود في سبيل تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص الجديد، السيد شمباس، ولموظفي المكتب ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة وجميع كيانات الأمم المتحدة في غرب أفريقيا على ما يبذلونه من جهود لتوطيد السلام والأمن في غرب أفريقيا.